التحقيقات الاسرائيلية ان معظم هؤلاء العمال (تقدر السلطات الاسرائيلية عددهم بحوالي ٦ الاف عامل) من الصغار الذين لم يتجاوزا سن الخامسة عشرة . وتتغاضى السلطات الاسرائيلية عن هذه الاوضاع « اللاشرعية » الاستغلالية لان هذه الاوضاع تخدم بالاساس مصالح الرأسمالية الاسرائيلية ولانها تنمي ايضا فئة من المستغلين العرب تربطها مصالح مشتركة مع سلطات الاحتلال. اما الطريقة الثالثة فتعتمد على المبادرة الفردية، اي دون التجاء الى مكاتب العمل مما يجعل هذه الفئة تعاني من وطأة الخوف من السلطات .

ان الاعمال التي يقوم بها العمال العرب هي من النوع الذي يحتاج الى جهود شاقة مثل اعمال البناء (والتي يقوم بها حوالي ٥٥٪ من العمال العرب داخل اسرائيل) وقد اصبح العمال العرب يشكلون ٦٠٪ من العاملين في هذا النوع من الاعمال . ويشكل العمال الزراعيون حوالي ربع القوى العاملة المستخدمة في اسرائيل . لقد ادى اعتماد اسرائيل سياسة التفرقة في الاجور بين اسرائيل والمناطق المحتلة وخاصة في غزة (والتي تصل الى النصف) الى دفع الكثيرين من ابناء المناطق للعمل داخل اسرائيل . وقد اثر هذا بشكل خاص وخطير على وضع الزراعة في المناطق المحتلة. فقد تحول قطاع من صغار المزارعين الذين اضطرتهم ظروف ارتفاع اجور العمال وعدم قدرتهم على منافسة منتوجات اسرائيل الزراعية الى هجر مزارعهم والعمل في اسرائيل سعيا وراء لقمة العيش . وتشير الارقام المتوفرة ان حوالي ٢٣٨،٠٠٠ دونم لم تستثمر في الضفة الغربية في سنة ١٩٦٨/١٩٦٩ اما لعدم الصمود في منافسة المنتوجات الاسرائيلية او لانتقال الايدي العاملة الى اسرائيل . وقد بلغت هذه المساحة غير المزروعة في عام ١٩٧٠ ٣٥٤،٠٠٠ دونم ، وهذه المساحة تزداد من سنة الى سنة لان العمال الزراعيين واصحاب الارض الذين كسدت زراعتهم راحوا يبحثون عن عمل في اسرائيل او تحولوا للعمل في المشاريع الاسرائيلية داخل المناطق المحتلة نفسها. ان ظاهرة ترك المزارعين اراضيهم واقتلاعهم منها وتفريغ سكانها للعمل في اسرائيل ومناطق اخرى ظاهرة سياسية خطيرة لما ستلحقه هذه وسياسة اسرائيل في استلاب الاراضي وتطويرها قطاع الخدمات في المناطق المحتلة وربطها لاقتصاد هذه المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي ، من انهيار في القطاع الزراعي .

هنالك ترابط وثيق بين تفريغ الاراضي الزراعية من الفلاحين العرب والذي يتجلى في تشجيع العمل العربي داخل اسرائيل وتنمية قطاع الخدمات داخل المنطقة المحتلة وبين سياسة تهويد هذه المناطق ببناء المستعمرات والمستوطنات الاسرائيلية فيها . والى جانب هذا اخذت السلطات الاسرائيلية تنفذ مخططا متشعبا لتصفية قضية اللاجئين . لقد اكدت الدراسات التي قدمت الى الحكومة الاسرائيلية من قبل مجموعات من الخبراء الاسرائيليين على اهمية تغير اوضاع هذه المخيمات والغاء طابعها كمخيمات لاجئين عن طريق دمج اهاليها اقتصاديا واداريا مع باقي السكان . وتحدثت بعض التقارير الاسرائيلية عن مشاريع لافراغ المخيمات تدريجيا عن طريق تقديم حوافز اقتصادية كتقديم السكن بسعر اسمي في مناطق بلدية قريبة من اماكن التشغيل الجديدة التي سيعمل على اقامتها ، وتحسين الظروف العامة في المدن (الصحة ، التعليم ، المساعدة الاجتماعية) وبذلك تنشأ هنالك دوافع للخروج من المخيمات . وقد اظهرت اوساط دولية استعدادها لتمويل مثل هذه المشاريع . وبالفعل فقد شرعت اسرائيل في تنفيذ هذا المشروع في قطاع غزة حيث يتجمع ما يقيف على ٢٢٠ الف لاجيء . فبدأت بهدم البيوت وشق الطرق « الامنية » ونقل السكان . وبدأت بتصفية وضع مخيم رفح (اكبر مخيمات القطاع) وفق مشروع اعده طاقم كبير من الاخصائيين يعتمد على اخلاء ٤٠٪ من سكان المخيم واسكانها في وحدات سكنية جديدة وضم الباقي الى مدينة رفح كجزء من بلدية واحدة . وبهذا تكون اسرائيل قد استكملت مشاريعها لدمج اقتصاد الاراضي المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي . وبهذا ايضا تكون اسرائيل قد غيرت جذريا خارطة فلسطين الاقتصادية والسياسية والسكانية .

وهكذا وفي خلال فترة ربع قرن فقط نجحت اسرائيل (بمساعدة الامبريالية العالمية) في تحويل الشعب العربي الفلسطيني من شعب شكلت القرية نواة حياته الاجتماعية وشكلت الفلاحة والعمل الزراعي عصب اقتصاده ، الى شعب اصبح المخيم نواة حياته الاجتماعية واصبح العمل الثانوي البعيد عن علاقات الانتاج الاساسية من صناعة وزراعة شكلا رئيسيا من علاقاته الانتاجية . ان المجموعة الوحيدة من الفلسطينيين التي بقيت ، تحتفظ بشريحة من